ضرائر الشعر عند ابن عصفور – بين النظرية والتطبيق(*)

د/ عبد الله يعقوب يوسف الفهيد
أستاذ النحو والصرف المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها
كلية التربية الأساسية –الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريس

الملخص:

يعدّ هذا البحث استكمالاً لمشوار بدأه الباحث في مرحلة الدكتوراه لتناول شروح شواهد كتاب (الإيضاح) لأبي عليّ الفارسي. ويميّز هذا البحث أنّه لا يرتكز على كتاب الإيضاح، بل على الفكر اللغوي لأحد أهمّ شرّاح شواهده: ابن عصفور، حول قضيّةٍ تعدّ الشواهدُ الشعريّة ميدانَها، وأعني (الضرورة الشعرية).

عند الحديث عن موضوع الضرورة الشعريّة، فإنّ ابن عصفور يعدّ نموذجاً مميّزًا فيها، إذ إنّه قد تناول هذه القضية منظّراً في كتابه (ضرائر الشعر)، كما تناولها مطبّقاً في أثناء شرحه شواهد الإيضاح في كتابه (المفتاح)، إذ بلغ عدد المواضع التي عدّها من ضرائر الشعر ما يربو على الستين، ولعلّ هذا هو السبب الرئيس لاختيار الباحث هذا الموضوع، علاوة على المكانة العلمية الكبيرة لابن عصفور، وأهمّيّة الموضوع في ميدان الدراسات اللغويّة.

لقد عمد الباحث في دراسته إلى تتبّع المواضع التي عدّها ابن عصفور من قبيل الضرورة في كتابه (المفتاح) خاصّة، وفي كتبه الأخرى عامّة، لمحاولة الموازنة بين ما قرّره حال التنظير في كتابه (ضرائر الشعر)، وما ذكره حين تطبيقه على الشواهد الشعريّة في تلك الكتب، لمحاولة الوصول إلى وجهة نظر شاملة لابن عصفور حول قضيّة (الضرورة الشعريّة) تشمل: مفهوم الضرورة عنده، وأنواعها، وعللها، وتقسيمها باعتبار الحُسن والقبح، وأثر القراءات القرآنيّة واللهجات العربيّة فيها، ثم الضرورة في غير الشعر.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٣) العدد (٤) أبريل ٢٠٢٣.**

Abstract

المقدمة:

الحمد لله وكفى، وسلام على عبده المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى، وبعد:

فإنّ علاقتي بتراث ابن عصفور قديمة، إذ فاتني في مرحلة الدكتوراه أنْ أتناول شرحه لشواهد الإيضاح المسمّى (المفتاح)، بسبب أنّه طُبِع بعد تسجيلي لموضوع الرسالة، ولكنّي نشرت بعد ذلك بحثين حول هذا الكتاب: أحدهما في اعتراضاته على ابن يسعون، والآخر في اعتراضاته على الفارسيّ.

فأمّا قضيّة الضرورة الشعرية فهي من القضايا التي أفردت لها حيّزاً من دراستي لشرّاح شواهد الإيضاح الذين تناولتهم؛ ذلك لأنّ الشواهد الشعريّة هي ميدان تلك الضرائر، فتناولت مفهوم الضرورة عند الشرّاح، والشواهد التي عدّها الشرّاح من الضرائر، والأوجه التي حاولها الشعراء في تلك الشواهد.

وأمّا ابن عصفور فإنّه يمثّل حالة خاصة في موضوع ضرائر الشعر؛ ذلك لأنّه أفرد لهذه القضيّة كتاباً أسماه (ضرائر الشعر) عبّر فيه عن مفهومه للضرورة الشعرية وحدودها، وأنواعها، كما أنّ له كتاباً آخر هو أشبه ما يكون بالتطبيق، وهو شرحه لشواهد الإيضاح المسمّى (المفتاح)؛ ذلك لأنّ تلك الشواهد هي ميدان الضرائر الشعرية.

لقد كان اهتمام ابن عصفور بموضوع الضرورة الشعرية في كتابه (المفتاح) ظاهراً، إذ زاد عدد المواضع التي صرّح بعدّها من قبيل الضرورات الشعرية على الستين، على الرغم من أنّ ما وصلنا من الكتاب قد سقط ثلثه تقريباً، وهذا ما دعا الباحث إلى تتبّع مواضع الضرورة عنده حال التنظير وحال التطبيق لمحاولة الوصول إلى فكرة شاملة عن نظرته للضرورة الشعرية، وذلك من خلال تناول المباحث الآتية:

١- مفهوم الضرورة عند ابن عصفور.

٢- أنواع الضرورة عنده.

٣- علل الضرورة عنده.

٤- أثر القراءات القرآنيّة ولغات العرب في الضرورة عنده.

٥- الضرورة بين الحسن والقبح عنده.

٦- الضرورة في غير الشعر عنده.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

إنّ لهذه الدراسة شقّين: الأوّل يختصّ بموضوع الضرورة الشعريّة، والثاني يختص بالفكر اللغوي عند ابن عصفور، فأمّا الدراسات التي تناولت موضوع الضرورة فكثيرة، ولكنّها تحاول التنظير لموضوع الضرورة الشعرية بشكل عام، وأهمّ تلك الدراسات:

١- الدراسة التي أعدّها الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف تحت عنوان: (لغة الشعر- دراسة في الضرورة الشعرية)، وقد استفدتُ منها في بعض الجوانب التنظيرية في هذا البحث.

٢- الدراسة التي أعدّها الدكتور عبد الوهّاب العدواني بعنوان (الضرورة الشعريّة – دراسة نقديّة لغويّة).

٣- الدراسة التي أعدّها الدكتور خليل بنيّان الحسّون بعنوان: (في الضرورة الشعريّة).

٤- الدراسة التي أعدّها الدكتور وهبة الزحيلي بعنوان (نظرية الضرورة الشعرية).

وأمّا الدراسات التي اهتمّت بالفكر اللغويّ عند ابن عصفور فكثيرة أيضاً، أهمّها:

١- الدراسة التي أعدّها الدكتور جميل عبد الله عويضة بعنوان: (منهج ابن عصفور الأشبيلي في النحو والتصريف).

٢- الدراسة التي أعدّها الدكتور يعقوب يوسف الغنيم بعنوان: (ابن عصفور النحوي: آثاره ومنهجه وآراؤه).

ولعلّ أقرب الدراسات إلى موضوع بحثنا الدراسة التي أعدّها الدكتور عليّ لغزيوي وعنوانها: (ابن عصفور الإشبيلي وكتابه ضرائر الشعر)[١]، ولكنّ الدكتور لغزيوي قد اكتفى فيها بتناول ثلاثة مباحث: الأول هو دواعي تأليف الكتاب وخطته وموضوعه، والثاني هو منهجه، والثالث هو مميزات الكتاب وأهمّيته. وهذه المباحث الثلاثة لم تكن من اهتماماتنا في هذا البحث إلا بالقدر الضئيل الذي يقتضيه التقديم لهذا الكتاب في البحث.

تمهيد:

أولاً: التعريف بابن عصفور

هو علي بن مؤمن بن محمد بن محمد بن عليّ بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور الحضرميّ الإشبيليّ، يكنى أبا الحسن[٢]. ولد في إشبيلية سنة (٥٩٧ هـ)[٣]، وقيل (٥٩٠ هـ)[٤].

تلقّى علوم العربية على اثنين من أشهر علماء عصره هما: أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ)، وأبو الحسن الدبّاج (ت ٦٤٦ هـ)[٥]، وبرع في العربيّة حتّى عُدّ حامل لوائها في زمانه في الأندلس[٦]، وتتلمذ عليه الكثير من النابهين من أبرزهم: أبو حيّان الأندلسي، والشلوبين الصغير.[٧]

اختلف المؤرخون في تحديد سنة وفاته فقيل سنة (٦٦٣هـ)[٨]، ولكنّ أغلب المصادر على أنّه توفّي سنة (٦٦٩ هـ)[٩].

ترك ابن عصفور وراءه مؤلفات كثيرة من أشهرها: المقرّب في النحو، والممتع في التصريف، والمفتاح في شرح أبيات الإيضاح، وشرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، وضرائر الشعر.

ثانياً: الشعر والتقعيد النحوي

لقد مرّ تقعيد النحو العربي بمفهومه الواسع بمراحل قبل الوصول إلى صورته التي تظهر في الكتب والتصانيف، إذ بدأت بمرحلة الملاحظة والاستقراء، وذلك حين توجّه النحاة الأوائل إلى الأعراب في البادية يحدثونهم ويشافهونهم، ثم جاءت مرحلة التقسيم والتجريد، وذلك بمحاولتهم بإيجاد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفردات، فما توافق منها ائتلف، وما تناكر اختلف[١٠]، ثمّ على إثر ذلك وضعت القاعدة المجرّدة عن الأمثلة المسموعة، ووضعت المصطلحات الدالّة على الأقسام. ثم كانت المرحلة الأخيرة وهي وضع القاعدة التي تصف العلاقات المتشابهة، فـ"ينظر الباحث في أنواع التشابه المطّردة بين المفردات التي تمّ استقراؤها، فيصفها بعبارة مختصرة"[١١]، وما دامت القاعدة نتيجة من نتائج الاستقراء فلا بدّ من وضع بعض الشواهد التي جرى عليها الاستقراء لتكون سنداً للقواعد وإيضاحاً لها[١٢].

كان الباعث الأول لهذا الجهد من النحاة الأوائل هو حفظ اللغة من لحن الأعاجم الذين اكتظّت بهم الحواضر الإسلامية بعد دخولهم الإسلام، فكان هدفهم لذلك معياريّاً يهدف إلى تمييز الصواب من الخطأ في اللغة، ولمّا كان جلّ القواعد قائمة على الاطّراد غير التامّ، فإنّ النحاة قد بنوا قواعدهم على ما هو مطّرد، وجعلوه معيار الصواب، فأجازوه في الاستعمال، وقاسوا عليه غيره، ورموا ما خالف المطّرد بالشذوذ، فلم يحفلوا به في بناء القاعدة ولا في القياس، بل حاصروه فجعلوه مما يحفظ في موضعه ولا يقاس عليه غيره.

لمّا كان ما تمّ عليه الاستقراء أكثره من الشعر لكثرته وأهمّيته عند العربيّ، ولسهولة حفظه وتداوله بما يحويه من إيقاع موسيقي، ولخلوّه من القدسية الدينيّة التي كانت للقرآن الكريم وللحديث النبوي الشريف، فقد اهتمّ النحاة به وأولوه عناية خاصّة، فأفردوا له الكتب والمصنّفات، وتعمّقوا في خصائصه وسماته، فوجدوا أنّ القالب الموسيقي الذي يميّزه عن غيره هو عامل ضغط على الشاعر يحدّه أحياناً فيمنعه عن صبّ مشاعره وأفكاره، ولذا كان

كثير ممّا هو مخالف للمطّرد من القواعد النحوية إنّما هو من نتائج هذا القالب، فكان على النحاة الاختيار فإمّا أن يقبلوا هذا المخالف ويقعّدوا عليه، وإمّا أن يعدّوه من قبيل الغلط غير المقبول، وإمّا أن يفعلوا ما فعله جمهورهم، وهو أن يقبلوه في الشعر دون جواز القياس عليه في سعة الكلام.

أولاً: مفهوم الضرورة الشعرية

قبل الحديث عن مفهوم الضرورة عند ابن عصفور لا بدّ أوّلا من الوقوف على المعنى المعجميّ للفظ (ضرورة)، وعلى الآراء المختلفة للنحاة في شرحهم هذا اللفظ في الاصطلاح.

فأمّا في اللغة فإنّ الضرورة (فَعولة) من الضرر، والضرائر: المحاويج، والاضطرار الحاجة إلى الشيء والإلجاء إليه[١٣]. وأمّا في اصطلاح النحاة فإنّ الضرورة عندهم مخالفة الشاعر ما عليه القياس، أو ما هو مطّرد في الاستعمال، ولكنّهم افترقوا في بعض جزئياتها فكانت لهم آراء عدّة قد تكفّل بجمعها الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه (لغة الشعر– دراسة في الضرورة الشعرية)[١٤]، وهي:

١– رأي سيبويه وابن مالك: فهما يشتركان في عدّهم الضرورة رخصةً للشاعر في حال الاضطرار فقط أن يخالف بعض القواعد لإقامة وزن أو تصحيح قافية، شريطة أن يكون عند مخالفته لتلك القواعد محاولاً لوجه صحيح في العربيّة، إمّا على جهة تشبيه غير الجائز بالجائز، أو على ردّ الفرع إلى الأصل. فأمّا سيبويه فلم يصرّح بهذا الرأي بل فُهم من تضاعيف كلامه[١٥]. وأمّا ابن مالك فقد كان تعبيره أكثر انكشافاً[١٦]. ولعلّ هذا الرأي هو الأقرب إلى المعنى اللغويّ للضرورة.

٢– رأي ابن جني وجمهور النحاة: فيرون أنّ الضرورة رخصة أعطيت للشاعر خاصّة أن يكسر بعض القواعد سواء كانت لديه فسحة أم لا[١٧]. ويشرح أبو حيان ذلك بقوله: "لا يعني النحويّون بالضرورة أنّه لا مندوحة عن النطق

بهذا اللفظ، وإلا كان لا توجد ضرورة، لأنّه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنّما يعنون بالضرورة أنّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصّة به، ولا تقع في كلامهم النثر"[١٨].

٣- رأي الأخفش سعيد بن مسعدة: إذ إنّ له رأياً خاصّاً في (الضرورة)، فهو يعدّ الشعراء طبقة خاصّة لهم على غيرهم مزيّة وفضل، فيجوز لهم في شعرهم وفي نثرهم مخالفة القواعد، "لأنّ لسان الشاعر قد اعتاد الضرائر، فيجوز له ما لا يجوز لغيره"[١٩].

٤- رأي ابن فارس: فيرى أنّ القواعد ما وضِعت لتُكسر، ولا مزيّة للشاعر على غيره من المتكلّمين، ولذا فإنّ الكلام سواء كان شعراً أو نثراً إما أن يكون له وجه من العربيّة أو أن يكون خطأً. فهو لا يعترف بما يسميه النحاة (ضرورة شعريّة)[٢٠].

وابن عصفور يوافق مذهب ابن جنّي والجمهور في مفهومه للضرورة، إذ نصّ في أوّل كتابه (ضرائر الشعر) على أنّ الشعر لمّا كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحّة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطرّوا، لأنّه موضع أُلفت فيه الضرائر"[٢١]. بل لقد توسّع ابن عصفور في الضرورة الشعرية حتى قال –فيما ينقله عنه السيوطي–: "الشعر نفسه ضرورة، وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى"[٢٢]، يعني أنّ الشاعر يرخّص له مخالفة القواعد مع قدرته على تجنّب تلك المخالفة سواء بتغيير التركيب كاملاً، أو بتغيير الموضع الذي يحمل الضرورة.

وقد دلّل ابن عصفور على صحّة ما ذهب إليه بقول الشاعر:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلى وبخيلٍ بخلُه قد وضعَهْ

على جرّ (مقرفٍ) ضرورةً، بعدّها تمييز (كم) التي تفيد التكثير، وقد فُصل بينهما بالجارّ والمجرور، على الرغم من تمكّن الشاعر من رفع (مقرف) أو نصبه، مع بقاء معنى البيت وانضباط الإعراب[٢٣]، وأكّد هذا الأمر في (المفتاح)[٢٤].

لا ينبغي أن يفهم من موافقة ابن عصفور مذهب ابن جنّي في مفهوم الضرورة الشعرية أن تكون نظرة الشيخين متطابقة في كل جوانبها في هذا الباب، فابن جنّي يرى أنّ ارتكاب الشاعر للضرورة "وإن دلّ من وجه على جوره وتعسّفه، فإنّه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمّطه، وليس بقاطع دليل على ضعفه لفنّه، ولا قصوره عن اختيار لوجه الناطق بفصاحته، بل مثله في ذلك عندي مثل مجري الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام"[٢٥]، بل إنّ للشعراء –عنده– أن يرتكبوا الضرورة مع قدرتهم على تركها "ليعدّوها لوقت الحاجة إليها"[٢٦]، فهو يرى ارتكاب الضرورة شجاعة وتمكّناً، ويرى مرتكب الضرورة سابقاً للشعراء ممهّداً طريقهم.

أمّا ابن عصفور فإنّه يرى ارتكاب الضرورة قُبحاً تجنّبه أولى من ارتكابه، ويرى الحمل على غير الضرورة أولى من الحمل عليها، ولذا فإنّه في تناوله قول الشاعر:

وصالياتٍ ككما يؤثفين

بعد أنْ ذكر أنّ (يؤثفَين) يجوز أن تكون على زنة (يُؤَفْعَلن) من قولهم: أثفيتُ الشيء، قال: "ومن العرب من يقول: أثَّفْتُ القدر، فـ(يُؤَثْفَين) في هذه اللغة (يُفَعْلين) كـ(يسلقين)، ... وهذا الوجه أولى؛ لأنّه لا ضرورة فيه"[٢٧].

إنّ ما يلفت النظر أنّ ابن عصفور في تناوله المواضع التي تحوي شيئاً من الضرورة الشعريّة لا نجد عنده التوسّع الذي نقلناه عنه آنفاً، بل نجده يتأرجح في رأيه بين ما نقلناه آنفا من عدم اشتراط اضطرار الشاعر، وبين اشتراط الاضطرار وعدم المندوحة ليرخّص للشاعر ارتكاب الضرورة على نحو ما ذكره في قول حميد الأرقط:

أرمي عليها وهي فرع أجمعُ

وهي ثلاث أذرع وإصبعُ

إذ ذكر أنّ الكوفيين يجيزون تأكيد النكرة إذا كانت مؤقّتة، ويحتجّون لذلك بأبيات نقلها، ثم قال: "وجميع ذلك عندنا ضرورة، لا ينبغي أن تُرتكب ما وُجِد عنها مندوحة"[٢٨].

وما قاله في قول الشاعر:

حنّت قلوصي أمسِ بالأردنِّ

حيث ناقش لفظ (الأردن) وهل هو في الكلام مخفّف النون أم هو مشدّدها، ثم قال: "وإذا ثبت تشديده في الكلام لم يجب أن يحمل (الأردن) على أن يكون من باب (سبسبّا)[٢٩] لأنّ ذلك ضرورة، لا ينبغي أن تُرتكب إلا إذا لم توجد عنها مندوحة"[٣٠].

إنّ هذين النصّين عندي يحتملان أحد احتمالين: فإمّا أن يكون مراده أنّ الاضطرار وعدم المندوحة شرط لارتكاب الضرورة الشعرية، وإمّا أن يكون مراده أنّه لا ينبغي ارتكاب حمل النصّ على أنّه من قبيل الضرورة الشعرية إلا إذا انتفت الاحتمالات التي تلغيها.

إنّ ما يظهر لنا أنّ الرأي الذي تبنّاه ابن عصفور في كتابه (ضرائر الشعر) حول حدود الضرورة هو رأي لاحق، إذ إنّه قد رجّح في (شرح الجمل) ما ذهب إليه سيبويه من اشتراط الاضطرار وعدم المندوحة حتى يرخّص للشاعر ارتكاب الضرورة[٣١]، ولعلّ ذلك ما يفسّر هذا التأرجح في آرائه في (المفتاح).

وعلى كلّ فإنّ ما عدّه ابن عصفور من قبيل الضرورة لا يستلزم أنّه قد ترخّص به في الموضع الذي ورد فيه بعينه دون جواز القياس عليه في سعة الكلام فحسب، بل يستلزم عدم الاحتفال به في القياس القواعديّ،

ولذا نجد ابن عصفور لمّا عدّ جمع (كروان) على (كَراوين) ضرورة في قول دليم العبشمي:

حتف الحباريّات والكَرَاوين

قال: "فإذا كان ضرورة فالوجه ألا تحفل به، ولا تقول في التحقير إلا (كُرَيّان)، ولا تقول: (كُرَيّين) من أجل ما جاء في هذا الشعر في (كراوين)"[٣٢].

ثانياً: أنواع الضرورة عند ابن عصفور

ألّف ابن عصفور كتابه (ضرائر الشعر) لتحقيق غاية أثبتها في مقدّمته، وهي "وضع تأليف مشتمل على أصناف الضرائر"[٣٣]، وإن كان أسلوبه في الكتاب يقتضي أنّ هدفه استقصاء المواضع التي تحمل ضرائر الشعر واستيعابها، وهذا ما أكّده لاحقا في خاتمته المختصرة حين قال: "هذه جملة الضرائر قد استوعبتُها مجملة ومفصّلة، فلم يشذّ منها إلا ما لا بال له إن كان شذّ"، ولتحقيق ما يصبو إليه فقد اختار لكتابه طريقاً محدّدة هي تقسيمه باعتبار فكرة (التركيب اللفظي)، وإن واجهته مشكلة منهجية كما سنبيّن.

إنّ تقسيم الضرائر باعتبار التركيب اللفظي عن طريق المقارنة بين الشاذّ في القياس المستعمل في موضع الضرورة، ونظيره المطّرد في القياس قد جعل الضرائر الشعرية عند ابن عصفور أربعة أنواع، يندرج تحت كلّ منها أقسام تقتضيها، وتحت كلّ قسم فروع، وهذه الأنواع هي:

١- الزيادة، وذكر أنّها إمّا زيادة حركة، أو حرف، أو كلمة، أو جملة[٣٤].

٢- النقص، وذكر أنّها إمّا نقص حركة، أو حرف، أو كلمة[٣٥].

٣- التقديم والتأخير، وذكر أنّه إمّا تقديم حركة، أو حرف، أو بعض الكلام على بعض[٣٦].

٤- البدل، وذكر أنّه إما إبدال حركة من حركة، أو حرف من حرف، أو كلمة من كلمة، أو حكم من حكم.

وقد حشد ابن عصفور تحت كل فرع من الفروع كمّا كبيراً من الشواهد الشعرية، حتّى إنّه ليمكن عدّ الكتاب –على صغر حجمه– موسوعة لشواهد الضرائر الشعرية، ولكنّ ذلك كان في الغالب على حساب القضايا الأخرى المتعلّقة بالضرورة.

إنّ مما يؤخذ على المنهج الذي وضعه ابن عصفور لنفسه أنّه لمّا كان التقسيم باعتبار التركيب اللفظي قاصراً عن استيعاب جميع شواهد الضرورة فقد اضطرّ إلى ابتكار فرع جديد خارج عن المنهج ليسدّ به هذا القصور، فجاء بالفرع الخاص بـ(إبدال الحكم من الحكم) ليحشد فيه ما تبقّى من الشواهد مع إبقاء ما قرّره حين استخدامه المنهج الأول كما هو، وأدى ذلك إلى بعض الخلل في الترتيب، إذ نجد من الضرورة بـ(وضع المفرد موضع الجمع) مثلاً في القسم الخاصّ بـ(إبدال الكلمة من الكلمة)، ونجد (ترك صرف ما ينصرف) في قسم (نقص الحركة)، ونجد (تذكير المؤنّث) للضرورة في قسم (إبدال الحكم من الحكم)، رغم أنها كلّها تصلح أن توضع في القسم الأخير على اعتبار أنّ الإفراد حكم والجمع حكم، والصرف حكم وتركه حكم، كما أنّ التذكير حكم والتأنيث حكم.

ولم يكن ابن عصفور في كتاب (المفتاح) يولي اهتماماً كبيراً ببيان نوع كل ضرورة تواجهه، إذ إنّ طبيعة الكتاب قد حتّمت عليه أن يكون ترتيب الشواهد فيه موافقاً لترتيب أبي علي الفارسي، ولذا كان بيان نوع الضرورة أمراً ثانويّا يحكمه السياق، فيُذكر أحيانا ويُهمل أخرى، وحين يذكره فإنّما يذكر نوعه فقط، كقوله في بيت امرئ القيس:

أحارِ، ترى بُريقاً هبّ وهناً كنار مجوس تستعر استعارا

"والهمزة في قوله: (أحارِ، ترى) للنداء، وحذف همزة الاستفهام من (ترى) ضرورة"[٣٧]

وقوله في قول علقمة بن عبدة:

وقد علوت قتود الرحل يسفعني يوماً قُدَيديمة الجوزاء مسمومُ

"(قديديمة الجوزاء) في موضع صفة لليوم، ... و(مسموم) صفة ثانية، وكان الوجه تقديم الاسم على الظرف لولا الضرورة"[٣٨].

ثالثاً: علل الضرورة عند ابن عصفور

كان سيبويه أوّل من تحدّث عمّا يطلق عليه النحاة (علة الضرورة)، بقوله: "وما من شيء يضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[٣٩]، ويعني بذلك أنّ الرخصة التي أعطيت للشعراء ليست مطلقة، بل هي منضبطة بضابط هو وجود علاقة بين ما هو مستعمل في النصّ خلافاً للقياس، وما هو مراد لاطّراده في القياس، فإنْ وُجدت هذه العلاقة جاز ارتكاب الضرورة وإلا فلا.

لقد ذكر الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف أنّ النحاة قد اتفقوا على حصر علّة الضرورة في أمرين: تشبيه غير الجائز بالجائز، وردّ الفرع إلى الأصل[٤٠]. وفي حين التزم سيبويه في كل موضع ضرورة أشار إليه في كتابه أن يذكر الوجه الذي حاوله الشاعر، لم يولِ ابن عصفور في أيّ من كتبه هذا القدر من الاهتمام بعلّة الضرورة، ولكنّ الدلائل تشير إلى حضورها في ذهنه، ولعلّ من أكبر الدلائل على إدراك ابن عصفور لها أنّه قد صرّح بمخالفته سيبويه في علّة الضرورة في قول الفرزدق:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتَهم خُضُعَ الرّقابِ نواكسَ الأبصارِ

إذ قرّر أن الأصل في (فاعِل) لغير المذكّر العاقل أنْ يجمع على (فواعِل)، ثمّ قال: "وأمّا (نواكس الأبصار) فجاء على أصله للضرورة، وأمّا سيبويه فوجّه ما جاء من ذلك في الضرورة على التشبيه بالمذكّر غير العاقل"[٤١].

على الرغم مما قرّره الدكتور حماسة من أنّهم يحصرون علّة الضرورة في أمرين، إلا أنّه بعد استقراء مواضع الضرورة عند ابن عصفور وجدتُها عنده ثلاث علل لا اثنتين وهي: تشبيه غير الجائز بالجائز، وردّ الفرع إلى الأصل، والحمل على المعنى.

فمن تشبيه غير الجائز بالجائز عنده ما ذكره في قول جرير:

لقد ولد الأخيطل أمّ سوءٍ على باب استها صلبٌ وشامُ

إذ ذكر أنّه مما جاء في الشعر "تشبيهاً للمؤنّث الحقيقي بغير الحقيقي"[٤٢]. ومنه أيضاً ما ذكره في قول الفرزدق:

ولكنْ ديافيٌّ أبوه وأمّه بحوران يعصرْنَ السليط أقاربُه

إذ اعترض على أبي حاتم ما ذهب إليه من أن الرواية يجب أنْ تكون (قرائبُهْ) لا (أقاربُهْ)، لأنّ الحديث عن النساء بدليل نون النسوة في (يعصرْنَ)، واحتجّ ابن عصفور أثناء اعتراضه بقول الشاعر:

يمرّون بالدهنا خفافاً عيابُهُمْ ويخرُجْنَ من دارين بُجْرَ الحقائبِ

ثم قال: "والذي سوّغ ذلك تشبيه جمع المذكّر العاقل بالمذكّر غير العاقل للاضطرار، نحو قولك: الأجذاع انكسرْنَ"[٤٣].

ومن ردّ الفرع إلى الأصل عنده ما ذكره في قول الشاعر:

وحمّال المئين إذا ألمّت بنا الحدثان والأنف النصورُ

بعد قول أعشى بني قيس:

فإمّا تريني ولي لمّة فإنّ الحوادث أودى بها

إذ يقول: "وتذكير الضمير العائد على (الحوادث) حملا على معنى (الحدثان) أسهل من إلحاق علامة التأنيث للفعل المسند إلى (الحدثان) ... لأن التذكير أصل والتأنيث فرع، فرجوع المؤنث إليه ردّ فرع إلى أصل". ومنه أيضاً ما ذكره في قول أوس بن حجر:

فإنّي رأيت العِرض أحوج ساعةً إلى الصون من ريط يمانٍ مسهّمِ

إذ قال: "كان ينبغي أن يقول: (أشدّ احتياجاً) ... أو (أشدّ افتقارا)، لأنّه افتقر، و(أفعل) التي للمفاضلة لا تبنى إلا مما يبنى منه فعل التعجّب، وفعل التعجّب لا يبنى من فعل زائد على ثلاثة أحرف إلا أن يشذّ من ذلك شيء، ... لكنّه حذف الزيادة للضرورة، وبناه على الأصل"٤٤.

ومن الحمل على المعنى ما ذكره حين ناقش قول الله تعالى على لسان بلقيس: {وإنّي مرسلةٌ بهديّة فناظرة بم يرجع المرسلون* فلمّا جاء سليمانَ قال أتمدّونن بمالٍ فما آتاني الله خير مما آتاكم}٤٥، إذ ذكر أنّ من الناس من يرى أنّ الضمير المستتر في (جاء) عائد على (الهديّة)، وذكّره حملا على أن الهديّة مالٌ، واعترض عليه "لأنّ تذكير الضمير رعياً للمعنى إنّما بابه الشعر"[٤٦]. ومن هذا الباب أيضاً ما ذكره أنّ "ممّا أنّث فيه المذكّر حملاً على المعنى قول الشاعر:

أتهجر بيتاً بالحجاز تلفّعتْ به الخوفُ والأعداء من كلّ جانبِ"[٤٧].

إنّ سبب التفريق بين تشبيه غير الجائز بالجائز والحمل على المعنى، وعدّهما علّتين مختلفتين على الرغم من أنّه يمكن إدخال الحمل على المعنى في دائرة تشبيه غير الجائز بالجائز باعتبار الشبه المعنوي بين المستعمل المخالف للقياس، والمطّرد غير المستعمل، أنّ ابن عصفور قد فرّق بينهما عند التطبيق كما مثّلنا.

لقد التزم ابن عصفور بعلّة الضرورة ضابطاً لما يجوز في الضرورة، ولذا جعل مدّ المقصور "شاذّا ... لا ينقاس في الضرائر ولا غيرها"[٤٨]، وذلك لأنّ "مدّ المقصور لا يتصوّر إلا بأن يُزاد في الكلمة ما ليس في أصلها، وإنما يجوز في الضرورة ردّ الكلمة إلى أصلها لا إخراجها عن ذلك"[٤٩]. كما أنّه حين خالف سيبويه وأكثر البصريين في منعهم ترك صرف ما ينصرف لأنّ الأصل في الأسماء الصرف، فترك صرف ما ينصرف إخراج للاسم عن أصله، وتأويلهم ما جاء النصوص التي جاءت عليها تأويلات مختلفة غير حملها على الضرورة، جعل علّة الضرورة في إجازته ترك صرف المنصرف في تلك النصوص "اعتدادهم فيها بعلّة واحدة من العلل المانعة للصرف وهي العلمية تشبيها لها بالعلّة التي تمنع الصرف وحدها"[٥٠].

وليست علّة الضرورة عند ابن عصفور ضابطاً لما هو جائز وما هو غير ذلك فحسب، بل إنّها مما يستعان به لترجيح بعض الآراء القواعدية، فقد

ردّ رأي من استدلّ بملازمة (أنْ) خبر (عسى) على أنّ الأصل في خبرها أن يكون مصدراً، بأنّها لمّا وردت في مواضع –تعدّ من قبيل الضرورة– بغير (أنْ) كما في قولهم:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرجٌ قريبُ

دلّ ذلك على أنّ الأصل في خبرها غير المصدر[٥١]، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ رجّح أنّ الأصل في خبر (عسى) أن يكون اسم فاعل بدليل مجيئه كذلك في الضرورة في قول رؤبة:

أكثرتَ بالعذلِ مُلحّاً دائما

لا تعذِلَنْ إنّي عسيتُ صائما[٥٢]

رابعاً: الضرورة بين الحُسْن والقبح عنده

إنّ الحكم على شيء ما بالحسن أو بالقبح معياره الذوق، إذ إنّه حكم ذاتيّ، وليس الأمر في باب الضرورة الشعرية خارجاً عن هذا الإطار، ولذا نجد النحاة حين يتحدّثون عن الضرورة الحسنة يفسّرونها بأنّها التي لا تستهجن ولا تستوحش منها النفس، وأما القبيحة فهي ما تستوحش منه النفس[٥٣].

لم يكن اهتمام ابن عصفور بتمييز الضرورة الحسنة من القبيحة كبيراً، ولعلّ عدم تفرقة النحاة بين الضرورة الحسنة والقبيحة في جواز ارتكاب الشعراء لها ما يعلّل عدم اهتمامه بهذا الجانب، غير أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أنّ ابن عصفور قد استثنى ضرورة واحدة، فمنعها ولم يجوّز القياس عليها في شعر ولا في نثر، وهي ما يجيء على طريق الغلط، "لأنّ الغالط لا ينبغي أن يتبع على غلطه، نحو قوله:

والشيخ عثمان أبو عفّان

فكنّى عثمان أبا عفّان على وجه الغلط، وإنّما كنيته: أبو عمرو، وعفّان اسم أبيه"[٥٤].

كان ابن عصفور يصرّح أحيانا بحسن الضرورة أو بقبحها، كما كان يقارن في أحيانٍ أخرى بين الضرائر حسناً وقبحاً، وسنحاول من خلال عرض هذه المواضع أن نحدّد ما هو حسن عنده من الضرائر وما هو قبيح، للتوصّل إلى العوامل والمعايير التي تؤدي دوراً في حكمه في هذا الباب.

فأمّا في دائرة الحُسن، فابن عصفور قد صرّح مرّة واحدة بحُسْن ضرورة، وهو قوله: "والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور من الضرائر الحسنة، ومثله في الحسن الفصل بينهما بالمعطوف على الاسم المضاف مع حرف العطف، نحو قول الفرزدق:

يا مَن رأى عارضاً أُسرّ به بين ذراعَيْ وجبهة الأسدِ

يريد: بين ذراعي الأسد وجبهته"[٥٥]. كما أنّه لمّح إلى حسن الضرورة على وجه المقارنة في قوله: "تذكير المؤنّث أحسن من تأنيث المذكّر، لأنّ التذكير أصل التأنيث، فإذا ذكّرت المؤنّث ألحقته بأصله، وإذا أنّثت المذكّر أخرجته عن أصله"[٥٦].

ومما نرى إلحاقه بهذا الباب ما يُفهَم من ألفاظ ابن عصفور فيه عدم الاستقباح، إمّا بتقريبها من الجائز في سعة الكلام، كما في عدّه من الضرائر حذف (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع مع بقاء عملها، نحو قولهم: (تسمعَ بالمعيديّ خير من أن تراه)، قال: "إلا أنّ ذلك يقلّ في الكلام ويكثر في الشعر، ولذلك أوردناه في جملة ما يختصّ به الشعر"[٥٧]، وإمّا لشيوعه بين الشعراء كما في صرف الممنوع من الصرف[٥٨].

وأمّا ما هو في دائرة القُبح، فقد كان تصريحه فيها أكثر عدداً، فمنه ما ذكره من أنّ من الضرائر "ما يكثر فيه التقديم والتأخير وإخراج الكلام عن وضعه حتّى لا يفهم منه المعنى المراد إلا بعد تدبّر كبير، وذلك قبيح جداً". كما أنّ منه أنّ استعمال الفعل في موضع الحرف المشبه به كما في قول الشاعر:

قد سوّأ الناس يا ما ليس بأسَ به وأصبح الدهر ذو العرنين قد جدعا

"من قبيح الضرائر"[٥٩]، وكذا حذف الألف الواقعة صلة لـ(هاء) ضمير المؤنّث، نحو قول الشاعر:

أما تقود به شاة فتأكلَها أو أن تبيعَهَ في بعض الأراكيبِ[٦٠]

وأمّا المواضع التي عدّها من قبيح الضرورة على جهة المقارنة، ما ذكره من أنّ من الضرورة العطف على التوهّم ومثّل عليه بشواهد منها قول الشاعر:

يقول رجال ما أصيبَ لهم أبٌ ولا من أخٍ: أقبلْ على المال تعقلِ

يريد: ما أصيب لهم من أبٍ ولا من أخٍ، ثم قال: "وأقبح من جميع ما تقدّم من هذا النوع قول الآخر:

أجدّك لن ترى بثعيلباتٍ ولا بيدانَ ناجيةً ذمولا

ولا متداركٍ والشمس طفلٌ ببعض نواشغ الوادي حمولا

ألا ترى أنّه كان ينبغي له أن يرفع (متدارك) على أن يكون خبراً لمبتدأ مضمر، فيكون التقدير إذ ذاك: ولا أنت متداركٌ، إلا أنّه استعمل بدل الرفع الخفض"[٦١]، يريد أنّ معنى (لن ترى بثعيلباتٍ): لستَ براءٍ، فتوهّم أنّه المستعمل فعطف عليه، يقول: "وإنّما كان هذا أقبح من جميع ما تقدّم لأنّ المعنى الذي حمل عليه في الأبيات المتقدّمة قد يخرج إلى اللفظ، والمعنى الذي حمل عليه في هذا البيت لا يخرج إلى اللفظ"[٦٢]. ومن هذه المواضع أيضاً حذف الياء من (هي)، والواو من (هو)، يقول: "وهو أقبح من حذفها من صلة الضمير المتّصل"[٦٣]، وعلّل ذلك بأنّه لم يتوصّل إلى حذفها إلا بارتكاب ضرورة، وهو تسكينهما، وبأنّ حذفهما يؤدي إلى بقاء الضمير المنفصل على حرف واحد، وذلك قبيح لأنّه عرضة للابتداء، فلا أقل من أن يكون على حرفين ليبدأ بالأول ويوقف على الآخر[٦٤].

هذه هي الضرائر التي وجدنا ابن عصفور يحكم عليها بالحُسن أو القبح، تصريحاً أو تلميحاً، وقد حاولنا من خلالها التوصّل إلى العوامل التي تؤدي دوراً في حكمه على الضرورة بالقبح، وهي:

١- ما فيه مخالفة للأصل.

٢- ما يبعد فيه الشبه بين المستعمل في النصّ والمطّرد في القياس.

٣- ما يؤدي إلى الإجحاف في بنية الكلمة.

٤- ما يؤدي إلى إخراج الكلام عن وضعه.

٥- ما يؤدي إلى الإبهام واللبس.

٦- ما فيه تعاور الضرائر في الموضع الواحد.

خامساً: أثر القراءات القرآنية ولهجات العرب في الضرورة عند ابن عصفور

إنّ من القضايا المهمّة المرتبطة بالضرورة الشعرية معرفة أثر القراءات القرآنية واللهجات العربية في الضرورة الشعرية، وأعني بذلك معرفة ما إذا كانت القاعدة المطّردة التي خولفت في نصٍّ شعريّ للضرورة، وقد جاء نظير هذه المخالفة في قراءة قرآنية أو نُقل أنّها تعد لغة من لغات العرب- هل يخرجها ذلك من باب الضرائر أم أنّ ذلك لا يؤثّر في عدّها ضرورة ما دامت خلاف المطّرد؟

لقد تتبّعنا المواضع التي تدخل في هذا الباب للتوصّل من خلال سلوك ابن عصفور فيها إلى رأيه في هذه المسألة فتوصّلنا إلى أنّ ابن عصفور يفرّق في أثر القراءات القرآنيّة بين ما هي واقعة في الفواصل وما هي في غيرها، فأمّا الواقعة في الفواصل القرآنية فسنفرد لها موضعاً للحديث عنها، وأمّا الواقعة في غير الفواصل فإنّ ابن عصفور يعدّها من قبيل السعة في الكلام فيرفض نسبة شيء إلى الضرورة مع ورود نظير للمسألة في قراءة قرآنيّة، ولذا فإنّه حين ناقش قوله تعالى: {وإنّي مرسلة بهديّة فناظرة بم يرجع المرسلون* فلمّا

جاءَ سليمانَ قال أتمدّونن بمالٍ} ذكر رأي القائل بأنّه ذكّر الضمير في (جاء) حملاً على معنى (الهديّة) لأنّها (مال)، ثم اعترض عليه بأنّ "تذكير الضمير رعياً للمعنى إنّما بابه الشعر"[٦٥]، ورجّح أن يكون الضمير عائداً على (المرسَل) بدليل قوله {ارجع إليهم}.

ومن ذلك أيضاً أنّه عدّ "استعمال (آخر) و(أُخرى) من غير أن يتقدّمهما شيء من صنفهما لا يجوز إلا في الشعر"[٦٦]، ولذا ذهب إلى تأويل ورود (الأخرى) في قوله تعالى {أفرأيت اللات والعزّى* ومناةَ الثالثة الأخرى}[٦٧] إلى أنّ المراد أنّ الموصوف بالأخرى وهو (الثالثة) يصحّ وقوعه على اللات والعزى، لأنّ كل واحدة منها ثالثة بالنسبة إلى صاحبتيها[٦٨].

بل إنّه استعان بما هو وارد في القراءات القرآنية لتقييد ما هو من قبيل الضرورة، حيث عدّ حذف همزة الاستفهام في مثل قول امرئ القيس:

أحارِ، ترى بريقاً هبّ وهناً كنارِ مجوسَ تستعر استعارا

من قبيل الضرورة، والتقدير: أحارِ، أترى بريقاً؟ ثم قال: "ولا يسوغ حذفها في الكلام إلا مع (أم) لدلالتها عليها، نحو قراءة من قرأ: {سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم}[٦٩]".[٧٠] وكذا في قوله تعالى {إذا جاءك المؤمنات}[٧١]، إذ عدّ من الضرورة ما أُسند فيه الفعل مجرّداً من علامة التأنيث إلى جمع مؤنث سالم حقيقي التأنيث، وأخرج منها ما فصل بينهما فاصل لوروده في الآية[٧٢].

ولكنّ هذا السلوك عند ابن عصفور ليس بمطّرد، بل لمّا تعارضت قراءة قرآنية مع ما هو من قبيل الضرورة عنده، وكان القياس يرجّح ما ذهب إليه اتّهم القراءة نفسها، فبعد أن عدّ قصر (الهيجاء) من الضرائر في قول لبيد بن ربيعة:

وأربد فارس الهيجا إذا ما تقعّرت المشاجر بالفئامِ

رفض عدّ البيت مما حذفت فيها إحدى الهمزتين لالتقائهما، كما في قراءة أبي عمرو: {على البِغا إن أردْنَ تحصّنا}[٧٣]، ولم يُسلم تلك القراءة له بل

عدّها خارجة عن القياس، ثم قال: "ولم يقرأ بها أحد من القرّاء السبعة إلا أبو عمرو وحده، لأمر أوجب ذلك عنده، وإلا فهو خلاف ما حكى سيبويه ... من أنّه كان يقول في الهمزتين من كلمتين متّفقتين أو مختلفتين بتليين الأولى"[٧٤].

وأمّا لغات العرب فسلوك ابن عصفور معها مختلف، إذ لم يكن لها تأثير ملحوظ عنده في مواضع الضرورة، ففي قول الشاعر:

وحمّال المئين إذا ألمّت بنا الحدثان والأنُفُ النصورُ

عدّ تأنيث (الحدثان) حملا على المعنى من قبيل الضرائر الشعرية[٧٥]، رغم أنّه نقل بعدُ قول بعضهم فيما رواه الأصمعي: "ما كان ذلك مذ دَجَت الإسلام"، أي: الملّة. وما رواه الأصمعي أيضاً عن أبي عمرو أنّه سمع رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب، جاءتْه كتابي فاحتقرها، فقال له: أتقول: جاءتْه كتابي؟ فقال: نعم، أليست بصحيفة؟[٧٦] يعني أنّها كلّها من إسناد الأفعال متّصلة بعلامة التأنيث إلى ما هو مذكّر لفظاً حملاً على المعنى. كذلك نقل أنّ الفارسي عدّ من الضرورة وضع المفرد موضع الجمع في قول حيّان بن جلبة:

ألا إنّ جيراني العشيّة رائحٌ دعتْهم دواعٍ من هوىً ومنادحُ

ثمّ نقل قول ابن كيسان وغيره إنّ ذلك سائغ في الكلام، إذ إنّ العرب تقول: قومك رائح، كما نقل ما حكاه اللحياني أنّه سمع العامريّة تقول في كلامها: تركتهم سامراً بمكان كذا وكذا.[٧٧] ولم يعلّق أو يرجّح.

ولعلّ الموضع الذي لمست فيه تفريق ابن عصفور بين ما هو لغة وما هو من قبيل الضرورة ما ذكره من أنّ "الكتّان عربيّ، وسمّاه الأعشى: كَتَناً، فقيل: لغة، وقيل: ضرورة"[٧٨]، يريد قول الأعشى:

هو الواهب المُسمعاتِ الشرو بَ بين الحريرِ وبين الكَتَنْ

إنّ الظاهر من سلوك ابن عصفور مع اللغات لا يتمحور حول اللغة بذاتها، بل بشيوعها أو بموافقتها للقياس، ولعلّ هذا ما يفسّر جعله لفظ (كتَن) متأرجحاً بين الضرورة واللغة، وكأنّه يشير إلى أنّه إن كان شائعاً في الاستخدام

فهو لغة، وإلا فهو ضرورة، ومثل ذلك من الصعب الحكم عليه في الألفاظ، ولعلّ ما ذكره في قول القتّال الكلابي:

يا أمّةً وجدتْ مالاً للا أحدٍ إلا لظربى تفاست بين أحجارِ

ما يؤكّد ذلك، إذ يقول: "الذي حكاه أبو عبيد عن أبي زيد إنّما هو (ظِرباء) بالمدّ على وزن (فِعْلاء)، فإنّ (ظِربى) على وزن (فِعْلى) لم يسمع ممدوداً إلا في الشعر، فينبغي أن يُحمل على أنّه مقصور منه، وإن ثبت قصره في سعة الكلام كان لغة أخرى"[٧٩].

أمّا في الأقيسة أو في السلوك اللهجيّ فالحكم على شيوعه أسهل، ولذا نجد ابن عصفور قد خالف الفارسي في عدّه تثقيل عين (فُعْل) إذا كان جمعاً لـ(أفْعَل) – (فَعْلاء) ضرورة، كما في قول طرفة بن العبد:

أيّها الفتيانُ في مجلسنا جرّدوا منها ورداً وشُقُرْ

إذ ضمّ الفاف من (شُقُر) وهو جمع (أشْقَر)، يقول: "وليس الأمر كما ذهب إليه، بل لمّا استعمل في الوقف لغة من يحذف التنوين في النصب كما تحذف في حال الرفع أو الخفض، صار (شُقر) بمنزلته لو كان منصوباً غير منوّن، والمنصوب غير المنوّن يجوز أن تحرّك عينه بحركة فائه في حال الوقف من غير ضرورة إتباعاً، فيقال: جرّدوا الشُّقُر، كما يقال: رأيتُ البُسُر"[٨٠]. كما أجاز في سعة الكلام التخفيف الواقع في الكلمة نحو: (عَضْد) في (عَضُد)، و(فَخْذ) في (فَخِذ) "... لأنّه لغة لقبائل ربيعة"[٨١]، وكذلك جوّز استعمال المثنّى بالألف رفعاً ونصباً وخفضاً، وهي لغة خثعم، وهي فخذ من طيئ[٨٢]، وحذف النون من (الذين) في اللغة الشائعة[٨٣]، وفي لغة من يعربها إعراب الجمع المذكّر السالم[٨٤].

وممّا يدلّ عليه كلام ابن عصفور في باب الضرورة أيضاً أنّ تأثير لغات العرب مقيّد بحال قائل النصّ، ولذا دافع عن النحاة القائلين بأنّ حذف الياء من (الأيدي) في قول مضرّس الأسدي:

وطرتُ بمنصلي في يعملاتٍ دوامي الأيدِ يخبطْن السريحا

ضرورة، على الرغم من ورود نظيرها في سعة الكلام في قوله تعالى: {من يهدِ الله فهو المهتدِ ومن يضلل فلن تجد له وليّا مرشدا}[٨٥]، وفي غيرها من آيات القرآن، إذ قال: "وهذا لا يلزم النحويين لأنّهم أرادوا مَن لغته إثبات الياء في (الأيدي)"[٨٦]، وكأنّما يوافقهم في عدّها داخلة في باب الضرورة لأنّها صدرت من غير أهل تلك اللغة، كما يؤكّد ذلك أنّه لم يعدّ ما هو نادر في الاستعمال مع كونه من اللغات من قبيل الضرورة، نحو قول بعض الطائيين:

بل جوز تيهاء كظهر الحجفتْ[٨٧]

بجعل (الهاء) من (الحجفة) تاء تأنيث ساكنة، كما لم يشر إليه في (ضرائر الشعر) رغم وروده (المفتاح).

سادساً: الضرورة عند ابن عصفور في غير الشعر

إنّ النحاة حين يتحدّثون عن الضرورة الشعرية إنّما يحاولون وضع حدّ فاصل بين لغة الشعر ولغة النثر، لما ينفرد فيه الشعر من خصوصية تتمثل في الوزن والقافية، ولكن لمّا كان هذا القالب الإيقاعيّ مما يشترك فيه مع الشعر بعض ما هو في دائرة النثر كالكلام المسجوع، وكالفواصل القرآنية، فقد قرّبها ابن عصفور من الشعر بإعطائها رخصة أسماها (ضرورة النظم)[٨٨]، وأخرجها مما هو من قبيل السعة في الكلام.

مثّل ابن عصفور على الكلام المسجوع بقول القائل: "شهر ثرى، وشهر ترى، وشهر مرعى" فلم تنوَّن الأسماء رغم استحقاقها إتباعاً للفعل (ترى)، وبقولهم: "الضيح والريح"، بإبدال الحاء من (الضحّ) ياء إتباعاً لياء (الريح)، وبقوله –صلى الله عليه وسلّم–: "ارجعن مأزورات غير مأجورات"، بإبدال الواو من (موزورات) همزةً لتناسب همزة (مأجورات)، كما مثّل لضرورة النظم الواردة في القرآن الكريم بالألف الزائدة في قوله تعالى: {فأضلّونا السبيلا}[٨٩]، وفي {وتظنّون بالله الظنونا}[٩٠].

لقد عامل ابن عصفور ما هو من هذه الأصناف النثرية معاملة الشعر في الترخّص، فكأنّما أنواع الضرورة التي جمعها في كتابه تشمل علاوة على الشعر هذه الأنواع من النثر، وأطلق على مجموعهما مصطلح (النظم)، إذ إنّه على الرغم من أنّ عنوان كتابه (ضرائر الشعر) يوحي بحصر الكتاب في الشعر دون سواه، إلا أنّه نصّ في مقدّمته أنّه "محتوٍ على ما يحسن للناظم دون الناثر"[٩١]، وأنّه قد وضعه "حاصراً لضروب الأحكام المختصة بالنظم"[٩٢]، فهو يؤكّد أنّ الثنائية التي سيتحدّث عنها ليست ثنائية شاعر وناثر، بل هي ثنائية ناظم وناثر، ويستلزم ذلك أنّ الضرائر التي نصّ عليها في الكتاب ليست مقتصرة على الشعر، بل هي تشمل كل ما هو داخل في مصطلح النظم.

إنّ من المفارقات في هذا الباب أنّ ابن عصفور حينما أعطى ذلك الصنف من النثر رخصة حال تنظيره أسماها (ضرورة النظم) لتقابل (ضرورة الشعر)، قد خالفها حال التطبيق، فلم يطلق مصطلح (الضرورة) على أيّ نصّ غير شعريّ إلّا في موضع واحد، وذلك عند تعداده ضرائر الزيادة في (شرح الجمل)، إذا ذكر أنّ "منها زيادة (الكاف) في نحو قوله تعالى {ليس كمثله شيء}[٩٣] ألا ترى أنّ المعنى: ليس مثله شيء"[٩٤]، فيما التزم بإطلاق لفظ (الشذوذ) أو إحدى تصريفاته لإرادة ما يقابل الضرورة الشعرية في النثر سواء ما كان من الأصناف الداخلة فيما أسماه (ضرورة النظم)، كقوله في ترخيم الاسم في غير النداء للضرورة: "وربما جاء شيء من ذلك في الكلام شاذاً، حكى ابن الأعرابي: هم بين حاذٍ وقاذٍ، يريدون: بين حاذف وقاذف، فرخما"[٩٥]، أو كان خارجها، نحو ما ذكره في معرض حديثه عن حذف الفتحة من آخر الفعل الماضي للضرورة، فقال: "وجاء ذلك في سعة الكلام، قرأ الحسن: {وذروا ما بَقي من الربا}[٩٦]، سكن الياء، إلا أن ذلك شاذّ يحفظ ولا يقاس عليه"[٩٧].

الخاتمة والنتائج:

في ختام هذا العرض أثبت أبرز النتائج التي توصّل لها هذا البحث، وهي:

١- كان لابن عصفور رأيان في حدّ الضرورة الشعرية حال تنظيره، أحدهما في (ضرائر الشعر) لا يشترط فيه للشاعر الاضطرار ليرتكب الضرورة، والآخر في (شرح الجمل) يشترطه، وقد ظهر هذا التأرجح في تطبيقه في كتاب (المفتاح).

٢- على الرغم من موافقة ابن عصفور لرأي ابن جنّي فيما قرّره في مفهوم الضرورة، إلا أنّه خالفه عندما عدّ الضرورة شذوذاً وضعفاً، فلا ينبغي الحمل عليه إلا إذا انتفت الاحتمالات الأخرى.

٣- قسّم ابن عصفور الضرورة الشعريّة إلى أربعة أنواع هي: الزيادة، والحذف، والتقديم، والبدل. وجعل لكلّ منها فروعاً التزم فيها بفكرة الموازنة بين الثابت في النص ونظيره المطّرد في القياس باعتبار التركيب اللفظي، ولم يخرج عن ذلك إلا في حديثه عن (بدل الحكم من الحكم).

٤- (علل الضرورة) عند ابن عصفور ثلاث: الردّ إلى الأصل، وتشبيه غير الجائز بالجائز، والحمل على المعنى.

٥- اتّسعت دائرة الرخصة المسمّاة (الضرورة) عند ابن عصفور لتشمل إلى جانب الشعر النثر المسجوع والفواصل القرآنية فأسماها (ضرورة النظم) عند التنظير، و(شذوذاً) عند التطبيق.

٦- للقراءات القرآنيّة أثر في التفريق بين ما هو داخل في الضرورة وما هو جائز في سعة الكلام.

٧- فرّق ابن عصفور في اللغات التي خالفت المطّرد في القياس في عدّها من الضرائر بين أن تصدر من أصحاب تلك اللغة وأن تصدر من غيرهم.

٨- لم يول ابن عصفور أهمّية كبيرة لتمييز الضرورة الحسنة من القبيحة، ولكنّنا توصّلنا بعد دراسة المواضع التي صرّح فيها أو عرّض باستحسانه أو استقباحه إلى العوامل التي تؤدي دوراً في حكمه.

الهوامش:

١ لغزيوي، علي: ابن عصفور الإشبيلي وكتابه (ضرائر الشعر)، بحث منشور في مجلة المناهل، العدد ٣٠، الرباط: يوليو ١٩٨٤م، (١٥٥– ١٧٢).

٢ ينظر: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك: الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى (٢٢/ ١٦٥). وتاريخ الإسلام (٤٩/ ٢٨٩). وإشارة التعيين (٢٣٦). والكتبي، محمد بن شاكر: فوات الوفيات، تحقيق إحسان عباس (٣/ ١٠٩)، والمراكشي، أبو عبد الله الأنصاري: الذيل والتكملة، تحقيق إحسان عباس (٣/ ٣٤٨). والفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق محمد المصري (٢١٨). وبغية الوعاة (٢/ ٢١٠).

٣ الذيل والتكملة (٣/ ٣٤٩)، وبغية الوعاة (٢/ ٢١٠).

٤ إشارة التعيين (٢٣٦).

٥ ينظر: الوافي بالوفيات (٢٢/ ١٦٥). والبلغة (٢١٩). وفوات الوفيات (٣/ ١١٠).

٦ بغية الوعاة (٢/ ٢١٠).

٧ ينظر: الذيل والتكملة (٣/ ٣٤٩). وإشارة التعيين (٢٣٦).

٨ الوافي بالوفيات (٢٢/ ١٦٦). وبغية الوعاة (٢/ ٢١٠).

٩ تاريخ الإسلام (٤٩/ ٢٨٨)، والوافي بالوفيات (٢٢/ ١٦٦). وإشارة التعيين (٢٣٧). والبلغة (٢١٩). وبغية الوعاة (٢/٢١٠).

١٠ حسّان، تمّام: اللغة بين المعياريّة والوصفية، عالم الكتب، ط٤، القاهرة: ٢٠٠٠م، (١٥٨- ١٥٩).
١١ اللغة بين المعيارية والوصفية (١٦٢- ١٦٣).
١٢ السابق (١٦٤).
١٣ ينظر: لسان العرب (٤/ ٤٨٣).
١٤ ينظر: عبد اللطيف، محمد حماسة: لغة الشعر، دار الشروق، ط١، القاهرة: ١٩٩٦م، (٩٠- ١١٢).
١٥ كتاب سيبويه (١/ ٨- ١٠).
١٦ ينظر: ابن مالك، جمال الدين: شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، القاهرة: ١٩٩٠م، (١/ ٢٠٢).
١٧ ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، القاهرة: دت (٣/ ١٨٨).
١٨ السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر: دت (٣/ ٢٧٣).
١٩ ابن عصفور، علي بن مؤمن: شرح جمل الزجّاجي، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت: ١٩٩٨م، (٣/ ١٤٨).
٢٠ ينظر: ابن فارس، أحمد بن حسين: ذم الخطأ في الشعر، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة: ١٩٨٠م، (٢١).
٢١ ضرائر الشعر (١٣). والمفتاح (٢/ ٥٥٦).
٢٢ السيوطي، جلال الدين: الاقتراح، تحقيق عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط٢، دمشق: ٢٠٠٦م، (٣٤).
٢٣ ضرائر الشعر (١٣).
٢٤ المفتاح (١/ ٨٨- ٨٩) و(٢/ ٥٥٦).
٢٥ الخصائص (٢/ ٣٩٤).
٢٦ السابق والصفحة نفسها.
٢٧ المفتاح (٢/ ٦٠٨).

٢٨ المفتاح (١/ ٥٧).

٢٩ يريد قول رؤبة:

تتركُ ما أبقى الدّبا سبسبّا

٣٠ المفتاح (٢/ ٣٧٦).

٣١ شرح الجمل (٣/ ١٤٨).

٣٢ المفتاح (٢/ ٥٧٤).

٣٣ ضرائر الشعر (١١).

٣٤ ضرائر الشعر (١٧).

٣٥ السابق (٨٤).

٣٦ السابق (١٨٧).

٣٧ المفتاح (١/ ٢٦٠).

٣٨ المفتاح (١/ ٨٧).

٣٩ كتاب سيبويه (١/ ٣٢).

٤٠ ضرورة الشعر (١١٧).

٤١ السابق (٢/ ٦٥٩).

٤٢ المفتاح (١/ ١٧٥).

٤٣ السابق (١/ ٤٥).

٤٤ السابق (١/ ١٠٥).

٤٥ سورة النمل (٣٥- ٣٦).

٤٦ المفتاح (١/ ٥١).

٤٧ المفتاح (١/ ٧٥).

٤٨ ابن عصفور، علي بن مؤمن: الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، بيروت: ١٩٩٦م، (٩٣).

٤٩ ضرائر الشعر (٣٨).

٥٠ السابق (١٠٤).

٥١ ينظر: المفتاح (٢/ ٦٢٢- ٦٢٣).

٥٢ السابق (٢/ ٦٢٤).
٥٣ الاقتراح (٤٩).
٥٤ ضرائر الشعر (٢٤٦).
٥٥ السابق (١٩٤).
٥٦ السابق (٢٧٩).
٥٧ ضرائر الشعر (٢٦٥).
٥٨ ينظر: السابق (٢٤- ٢٥).
٥٩ السابق (٣٠٠).
٦٠ السابق (١٢٥).
٦١ السابق (٢٨١- ٢٨٢).
٦٢ السابق (٢٨٢).
٦٣ السابق (١٢٥).
٦٤ السابق (١٢٧).
٦٥ المفتاح (١/ ٥١)
٦٦ السابق (٢/ ٦٥٥).
٦٧ سورة النجم (١٩- ٢٠).
٦٨ المفتاح (٢/ ٦٥٤- ٦٥٥).
٦٩ سورة البقرة (٦)، وهي قراءة ابن كثير والزهري وابن محيصن.
٧٠ المفتاح ١(/ ٢٦٠).
٧١ سورة الممتحنة (١٢).
٧٢ ينظر: المفتاح (١/ ١٧٧).
٧٣ سورة النور (٣٣).
٧٤ المفتاح (١/ ١٣٩).
٧٥ السابق (١/ ٧٥- ٧٦)، وضرائر الشعر (٢٧٢).
٧٦ المفتاح (١/ ٧٦).
٧٧ المفتاح (٢/ ٥٣٩- ٥٤٠).

٧٨ السابق (١/ ٢٧١).
٧٩ السابق (١/ ١٢٧)
٨٠ السابق (٢/ ٥٤٣).
٨١ ضرائر الشعر (٩٦).
٨٢ ينظر: شرح الجمل (١/ ١٥١).
٨٣ السابق (١/ ١٧١).
٨٤ السابق (١/ ١٧٢).
٨٥ سورة الكهف (١٧).
٨٦ ضرائر الشعر (١٢٢).
٨٧ ينظر: المفتاح (١/ ١٧٢– ١٧٥).
٨٨ ضرائر الشعر (١٣ وما بعدها).
٨٩ سورة الأحزاب (٦٧).
٩٠ سورة الأحزاب (١٠).
٩١ ضرائر الشعر (١١).
٩٢ السابق والصفحة نفسها.
٩٣ سورة الشورى (١١).
٩٤ شرح الجمل (٣/ ١٦٣).
٩٥ السابق (٤١).
٩٦ سورة البقرة (٢٧٨).
٩٧ ضرائر الشعر (٨٩).

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن الأبار، أبو علي حسين بن محمد: المعجم في أعلام القاضي الصدفي، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري/ اللبناني، ط١، القاهرة/ بيروت: ١٩٨٩م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، القاهرة: دت.

الجوهري، إسماعيل بن حمّاد: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت: ١٩٩٠م.

حسّان، تمّام: اللغة بين المعياريّة والوصفية، عالم الكتب، ط٤، القاهرة: ٢٠٠٠م.

الذهبي، شمس الدين: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر تدمري، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت: ١٩٨٧م.

الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، ط٥، بيروت: ٢٠٠٢م.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة: ١٩٩٢م.

السيوطي، جلال الدين: الاقتراح، تحقيق عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط٢، دمشق: ٢٠٠٦م.

السيوطي، جلال الدين: بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، بيروت: ١٩٧٩م.

السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر: دت..

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك: الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت: ٢٠٠٠م.

عبد اللطيف، محمد حماسة: لغة الشعر، دار الشروق، ط١، القاهرة: ١٩٩٦م.

ابن عصفور، علي بن مؤمن: شرح جمل الزجّاجي، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت: ١٩٩٨م.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي: ضرائر الشعر، تحقيق السيّد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، بيروت: ١٩٨٠م.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي: المفتاح في شرح أبيات الإيضاح، تحقيق رفيع بن غازي السلمي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، الرياض: ٢٠١٥م.

ابن عصفور، علي بن مؤمن: الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، بيروت: ١٩٩٦م.

ابن فارس، أحمد بن حسين: ذم الخطأ في الشعر، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة: ١٩٨٠م.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار: التكملة، تحقيق حسن شاذلي فرهود، منشورات جامعة الرياض، ط١، الرياض: ١٩٨١م.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار: التكملة، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط٢، بيروت:١٩٩٩م.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد: المسائل العضديات، تحقيق علي جابر المنصوري، عالم الكتب، ط١، بيروت: ١٩٨٦م.

الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين، ط١، دمشق: ٢٠٠٠م.

القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله: إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت: ١٩٨٧م.

الكتبي، محمد بن شاكر: فوات الوفيات، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، ط١، بيروت: ١٩٧٤م.

لغزيوي، علي: ابن عصفور الإشبيلي وكتابه (ضرائر الشعر)، بحث منشور في مجلة المناهل، العدد ٣٠، الرباط: يوليو ١٩٨٤م.

ابن مالك، جمال الدين: شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، القاهرة: ١٩٩٠م.

المراكشي، أبو عبد الله الأنصاري: الذيل والتكملة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، ط١، بيروت: ١٩٦٥.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري: لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية. بيروت: ٢٠٠٥م.

ابن يسعون، يوسف بن يبقى: المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، مطبوعات الجامعة الإسلامية، ط١، المدينة المنورة: ٢٠٠٨م.

اليماني، عبد الباقي: إشارة التعيين، تحقيق عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل، ط٢، الرياض: ١٩٨٦م.